

لانسكي ولييسكي واستغلال قانون العودة

الدكتور اسعد رزوق

كانت « شؤون فلسطينية » قد طلبت من الدكتور اسعد رزوق استعراض قضيتي لانسكي ولييسكي في اسرائيل بهدف اظهار محاولات استغلال قانون العودة الاسرائيلي من قبل المجرمين والاحتالين . ورغم ان ايا منهما لم يزل ما حاول الحصول عليه بسبب افتضاح قضيتهما بشكل يلحق باسرائيل سمعة سيئة جدا في اوروبا وامريكا ، الا ان مجرد لجوءهما الى اسرائيل واقامتهما كل هذه المدة الطويلة ، دليل على عيوب قانون العودة وعنصريته .

التحرير

تهدف هذه المقالة الى عرض قضيتين متشابهتين الى أبعد حدود التشابه ، لكي تضع كل قضية منهما في اطارها الصهيوني والاسرائيلي الاوسع . ونعني بهاتين القضيتين ما يلي : قضية ماير لانسكي ، الذي تلاحقه السلطات القضائية الامريكية بشتم التهم قبل ان يظهر بصورة مفاجئة في اسرائيل منذ تموز (يوليو) ١٩٧٠ - حيث لا يزال مقيما حتى الآن . وقضية رجل الاعمال اليهودي الفرنسي ، كلود لييسكي ، الذي اختفى من فرنسا عقب افتضاح امر النشاطات المالية الاحتيالية التي كان يمارسها عبر شركاته ومؤسساته ، لكي يتبين للسلطات القضائية الفرنسية انه وصل الى اسرائيل بتاريخ ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ . فالقضية الاولى ما زالت « عالقة » رغم الادانات والاحكام الصادرة بحق بطلها ماير لانسكي ، والسلطات الاسرائيلية لم تتشأ حتى الآن العثور على المسوغات القانونية لتسليم المطلوب الى سلطات بلاده او اخراجه من اسرائيل . كما ان لانسكي لم يتبع خياره على اللجوء الى اسرائيل عينا ، بل جاء يحتفي في ظل « قانون العودة » الذي يمنح لكل شخص يهودي الحق في التوطن داخل اسرائيل وفي الحصول على الجنسية الاسرائيلية تحت ستار التأشيرة الممنوحة له بصفة « مهاجر عائد » . والقضية الثانية بقيت عرضة للجدل ، والاخذ والرد ، طيلة الشهور الماضية ، فلم تعمد السلطات القضائية الاسرائيلية الى تسليم كلود لييسكي الا بعد ان سارع مجلس الشيوخ الفرنسي الى ابرام اتفاقية تبادل المجرمين بين فرنسا واسرائيل ، حيث أعيد لييسكي الى باريس في صبيحة الثالث والعشرين من آذار (مارس) ١٩٧٢ .

ولا بد لنا ، قبل الانتقال الى عرض الملابس التي احاطت بكل من القضيتين وما زالت تحيط بهما - وتنتظر القضايا المماثلة لهما - من التذكير بمضمون « قانون العودة » الذي اقره الكنيست الاسرائيلي في ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٠ . فالمعروف ان البند الاول من بنود هذا القانون ينص على انه « يحق لكل يهودي المגיע الى اسرائيل بصفة مهاجر » . ثم يحدد البند التالي طبيعة تلك الهجرة على اساس التأشيرة التي تمنح لكل يهودي يعرب